

مفهوم ومضمون التنمية المحلية

د. محمد عبد الشفيق عيسى

أستاذ/مستشار (معهد التخطيط القومي - القاهرة)

الفهرست

مبحث تمهيدي

الفكر التنموي والتنمية المحلية

الفصل الأول

الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية

المبحث الأول : مفهوم ومضمون التنمية المحلية في (الاقتصاد الإقليمي)

المبحث الثاني: التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي

المبحث الثالث: التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي

المبحث الرابع: خلاصات من الاتجاهات النظرية، التحدي من أجل المستقبل

الفصل الثاني

التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية

المبحث الخامس: التنمية المحلية والعلاقات الريفية/الحضرية: (نماذج دولية)

المبحث السادس: التنمية المحلية في إطار الخبرات الميدانية: (تنمية المجتمعات المحلية)

مبحث تمهيدي:

الفكر التنموي والتنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها. ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور (نظرية التنمية) خلال نصف القرن الماضي، على العموم.

في البداية، عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، احتكرت التفكير في قضية التنمية-الاقتصادية- تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي.

على الجانب الاشتراكي مثلت النظرية الماركسية، في صورتها الماركسية-اللينينية، الينبوع الأول الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية. وقد تم إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كل من التجربة السوفيتية والصينية، إلى جانب اجتهادات قوية، على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي، لعدد من الماركسيين، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما: هنري لوفيفر وجورج لوكاش وروجيه (رجاء) جارودي وألثوسار- على الصعيد الفلسفي، وكل من إرنست ماندل وشارل بنلهاميم وموريس دوب وبول سوزي وبول باران على صعيد الفكر الاقتصادي.

وكانت عملية التنمية في الإطار العريض للفكر الاشتراكي- الماركسي، باعتبارها تنمية "اقتصادية" في قوتها الدافعة، تقوم على مفهوم "التحول الهيكلي" من خلال محورية القطاع الصناعي، والتعميق الصناعي- التكنولوجي، انطلاقا من مفهوم (تكرار الإنتاج الموسع) وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال وتعظيم الادخار وتوسع نطاق الاستثمارات المنتجة. أما آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى فهي التخطيط القومي الشامل، ذي الطابع المركزي، الذي يستخدم "الخطة" كأداة تكاملية ملزمة، لتحقيق أهداف التحول الهيكلي-التصنيعي، وما يرتبط به من سياق اجتماعي، في ظل الملكية العامة، أو السيطرة العامة، على أدوات الإنتاج: (قطاع الدولة- قطاع الملكية الجماعية والتعاونيات).

ورغم الاختلاف بين سياق الخبرة السوفيتية القائم على المفهوم المديني-الحضري، وفق مسار "التحديث" الذي ترعاه الدولة، وسياق الخبرة الصينية القائم على دور محوري للأرياف والمزارع الجماعية و على قدر من اللامركزية في تطبيق الخطط التنموية- إلا أنه يظل من الصحيح أنه لم

يتم في الحالين إدماج البعد الاجتماعي- المحلي (التنمية المحلية) بعمقه الكامل في عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية بشكل عام.

هذا كله عن الفكر الاشتراكي. أما فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترك بصماته القوية على نظرية التنمية الناشئة من خلال مفهومي ما يزال لهما دورهما الظاهر حتى الآن، برغم التطورات الجذرية في مسار التكوين الفكري لتلك النظرية، وهما: المطابقة، بدرجات متفاوتة، بين "النمو" و "التنمية"- من جهة أولى- واعتبار مسار التطور الأوربي والغربي عموماً، هو المسار "الطبيعي" وربما "الأمثل" الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فيما يطلق عليه "مسار التطور الخطي"، عبر الترادف بين التنمية والتحديث. وتم التعبير عن المفهوم الأول من خلال الرافدين المختلفين للفكر الاقتصادي الرأسمالي عقب الحرب وهما التيار الكينزي، وبالأحري مابعد-الكينزي، تيار أتباع كينز، ثم التيار التقليدي المحدث، تيار الكلاسيكيين الجدد (النيوكلاسيك). علماً بأنه جرت محاولة للتوفيق بين التيارين في السبعينات والثمانينات من خلال الصيغة المسماة (التركيب الكلاسيكي الجديد).

أما المفهوم الثاني فقد عبرت عنه (نظرية) مراحل النمو، التي قدمها والت وبيتمان روستو. وتبلورت مفاهيم عنقودية متنوعة حول النمو والتنمية ومراحل النمو قام بها أعلام للفكر الاقتصادي الغربي، خاصة الأمريكي، على أيدي أعلام من طراز آرثر لويس، و كندلبرجر، وجون كينيث جالبريث.

وقد قدر للفكر النيوكلاسيكي و الكينزي، فيما بعد، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أن يولد نظريات وروافد نظرية كبرى، كان لها إسهامها الوافر فيما بعد في محاولة الدمج الأكاديمي للبعد المحلي والإقليمي في عملية النمو والتنمية، في الإطار العام للفكر الرأسمالي القائم على آليات السوق وقوة دفع الشركات. وسوف نستعرضها تفصيلاً فيما بعد.

وعودة إلى المسار التاريخي، نلاحظ في الستينات من القرن المنصرم، محاولة كبيرة لبناء نسج متكامل لنظرية تنموية، قائمة على ثلاث دعائم، متأثرة بمناهج التفكير الاشتراكي-المدفوع بمفاهيم الفائض الاقتصادي والتراكم والتصنيع، والفكر الكينزي القائم على التنمية المدفوعة بجانب الطلب، ولو الطلب المستحث، أو "المخلّق" محلياً، عبر تصنيع بدائل المستوردات. وتلك الدعائم الثلاثة هي: التحول الهيكلي-باتجاه بناء اقتصاد صناعي، و"الدفعة الاستثمارية القوية" انطلاقاً من رافدين مختلفين هما موريس دوب، و روزنشتاين-رودان، وأخيراً فكرة "التنمية المتوازنة" لقطاعات

اقتصادية متضافرة (التي تبناها الاقتصادي السويدي الكبير نيركسه) وذلك مقابل فكرة "التمتية غير المتوازنة" انطلاقا من "القطاع القائد" أو "الرائد" للمسيرة التتموية (هانسن).

إن هذا البناء الكلاسيكي الضخم لنظرية التتمية الجديدة، وبتعبير أدق: دعائم الصرح الجديد، مع متانته وإبداعيته، سيطر عليه الطابع التعميمي للكيان المجتمعي، وطغي عليه "البعد الاقتصادي" على المحور "المركزي"، فلم يكن ثمة دور يذكر للقوى الاجتماعية ولحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية.

وفيما بعد نما فرع جديد للشجرة الفكرية التتموية من جانبيين : الجانب الأول هو ما يمكن أن نطلق عليه (فكر النظام الاقتصادي العالمي الجديد) الذي نبت بغزارة من حول الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد منذ أواسط السبعينات إلى أوائل الثمانينات. وأبرز المفاهيم الجديدة على هذا الجانب هي : "الحاجات الأساسية" - إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية- كمحور بديل للعملية التتموية، يقف شامخا في مواجهة المفهوم الاشتراكي -الكينزي الذي ثبتت عدم كفاية مفاهيمه "الاقتصادية المحضة" (الاقتصادية - إن شئت) تقريبا، واللامركزية، والتخطيطية "المتعالية" على الجماعات الاجتماعية، ثم : الاعتماد على الذات، على جميع المستويات، وأخيرا : التكنولوجيا الملائمة بتشكيلة متنوعة تتكون من تكنولوجيا أجنبية يجري نقلها وتطويعها، وتكنولوجيا داخلية يجري إبداعها وابتكارها، وتكنولوجيات تقليدية و " محلية" يجري إيقاظها من غفوتها وتجديدها في سياق تراثي - حضاري دينامي.

حينئذ برز طراز جديد من البحاثة والمفكرين داعين إلى (إعادة تشكيل النظام العالمي) من أمثال يان تينرجن ومحبوب الحق وإبراهيم حلمي عبد الرحمن. وبرز دور الجماعة والجماعات الاجتماعية المحلية والقروية، والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتحديد (الحاجات) و الاعتماد على (الذات) و بناء خطة (التكنولوجيات).

أما الجانب الثاني لفكر الجديد في السبعينات - والثمانينات- فهو الفكر (العالم -ثالثي) الذي قاده رواد مدرسة (التبعية)، وبالأحرى: (مقاومة التبعية) من أمريكا اللاتينية وفرنسا والوطن العربي، مثل أوزفالدو سونكل وسلسو فرتادو وأندريه جوندرو فرانك وسمير أمين. وقدموا مفهوما جديدا متمحورا حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع، مثل التهميش والاستلاب الحضاري، وليس الاقتصادي فقط، وضرورة العودة إلى (الجدور). وكان من الطبيعي أن يأخذ البعد المجتمعي ثقله وعمقه الكامل في البناء الفكري الجديد، ولكنه كان بناء ذا طابع دفاعي، أي

مركزا على (النقد) ومواجهة (الضد) أكثر منه بناء يعالج تفاصيل الصرح المبتغى، فلم نجد أثرا قويا لما كان يجب أن يكون.

في الثمانينات والتسعينات برزت عناقيد فكرية تواجه تبعات التعثر الذي كانت تواجهه قوى الاشتراكية ودعاة إقامة نظام عالمي جديد وأنصار (مقاومة التبعية) ورواد نماذج التنمية الوطنية القائمة على الاتجاهات (الشعبوية) وعلى (التصنيع) و(الإحلال محل الواردات)- وكانت تجارب التنمية الجديدة السريعة على أساس (التوجه التصديري) في شرق آسيا والشرق الأقصى قد أخذت تؤتي أكلها، بينما غرقت البلاد النامية (الأخرى) في جب الركود وفي مصيدة الديون، وتقدم صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي - وكيلين ومندوبين عن النظام الرأسمالي العالمي الذي استرد عافيته بعد أزمة (التضخم الركودي) للسبعينات وأخذ في مصارعة المعسكر السوفيتي في معركة حتى الرمق الأخير انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي نفسه في مطلع التسعينات.

حينئذ قامت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تعالج أزمتها بدواء جديد هو نشر لواء العولمة وتحرير الأسواق الدولية، من جهة أولى، والتركيز على بناء (القدرة التنافسية القومية) على المستوى الوطني، من جهة ثانية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ولاية (كلينتون). وحينئذ أيضا نهضت (الشركات عابرة الجنسيات) التي أصبحت دعاء التنافسية الجديدة وطنيا وعالميا، واستثمرت في التكنولوجيا داخليا- تكنولوجيا "الهاي تك" ، ومدت مظلتها لنقل الصناعات الأقل تطورا-نسبيا- من الناحية التكنولوجية، وخاصة إلى شرق آسيا والصين.

وعلى جناحين من قوة الدول الصناعية وعافية الشركات العالمية، مضت المنظمات الدولية، قديما (الصندوق والبنك) وجديدها (منظمة التجارة العالمية) تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصادات الراكدة والناشئة ببرامج (التكيف الهيكلي) - في جو ملبد من عواصف الحروب الأهلية والغزوات الأجنبية وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا وشطر من أمريكا الوسطى والجنوبية . وحينئذ لم تعد قضية التنمية هي الأساس، ولكن تحقيق قدر من (التقدم) على طريق [مكافحة الفقر] و [التنمية البشرية]، وهنا أثرت أدوار الجماعات المحلية في هذين الميدانين بالتحديد، في إطار [العولمة].

في مواجهة كل ذلك، برزت في مطلع الألفية الجديدة نقائص العولمة، من خلال حركات (مناهضة العولمة) والبحث عن (البدائل) وظهرت قوة المنظمات غير الحكومية، عالميا وقطريا، هيئات "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"، وانطلق الناشطون - مستخدمين أدوات (الإنترنت)، دعوة عملا، للتحرك على الأصعدة كافة، وخاصة من أجل (تنمية المجتمعات المحلية). وقد توفرت

أدبيات غزيرة من جراء هذا التحرك النشيط، مما نرى منه أطرافاً في الفصل الثاني، عبر استعراض المعطيات الفكرية للخبرات الميدانية حول "تنمية المجتمعات المحلية". ولكن كيف انعكس الاهتمام بالبعد الإقليمي والمحلي على الصعيد العلمي عامة، وصعيد علم الاقتصاد خاصة، والاقتصاد الإقليمي، بصفة أخص؟. هذا ما نعالجه معالجة وافية نسبياً، فيما نأمل، عبر الفصل الأول من الدراسة.

الفصل الأول

الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية

المبحث الأول

مفهوم ومضمون التنمية المحلية في "الاقتصاد الإقليمي"

تنبأ "المكان" أو "المجال" Space موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة، بصور ودرجات متباينة. ففي علم الاقتصاد، وفي كل من الاقتصاد الكلي والجزئي، أخذ الاهتمام بالمكان شكله من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، وما لبثت أن ظهرت نظرية (التوطن) لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، ثم ظهر فرع (الاقتصاد الإقليمي) Regional Economics ليبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، كما سنرى.

أما في علم الاجتماع فقد تكفلت الأبحاث ذات المنحى الأنثروبولوجي بمعالجة سوسيولوجيا المجتمعات الأولية والجماعات المعبرة عن الانتماءات الفرعية بمختلف صورها، من خلال دراسة الجماعات والتجمعات العرقية والقبلية والعشائرية والدينية والجهوية وما يسمى بالجماعات "الأصلية". ومن جهة ثانية، تكفلت الأبحاث السوسيولوجية الميدانية بدراسة خصائص السلوك الاجتماعي للمجموعات الاجتماعية، حسب محل الإقامة أو حسب مستوى الدخل وطريقة المعاش وطبيعة العلاقة بالمجتمع، من خلال عملية الاستبعاد (أو الإقصاء) والتهميش.

واهتم علم السياسة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بهيكل السلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة القضائية، خاصة في ضوء التركيبية الاتحادية للدولة والنظام السياسي.

كذلك تناول علم (الإدارة العامة) توزيع السلطة بين المستويات المركزية واللامركزية، على طيف ممتد بين (الإدارة المحلية) و(الحكم المحلي) في النظم السياسية المختلفة.

وسوف نركز في هذه الدراسة على مفهوم ومضمون التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية من خلال مساهمات الاقتصاد الإقليمي، باعتباره الفرع - من علم الاقتصاد - المعني بتوزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة الواحدة بالذات.

تطور مفهوم المكان في (الاقتصاد الإقليمي): المنطقة المحلية كمحور للتنمية والتنافسية¹

المفهوم التقليدي للمكان في نظرية التوطن هو المجال الطبيعي-الجغرافي الذي يصير محلا للنشاط الاقتصادي، باعتباره مجرد فاصل فيزيقي وعلامة على حدود إدارية أيضا. المكان هنا مساحة ممتدة، قابلة للانقسام بطبيعة الأمر، وقابلة للتقسيم بإرادة صانع القرار السياسي والإداري. وقد نشأ هذا المفهوم لنظرية التوطن في أوائل القرن العشرين ليواجه تطور مظلة الفكر الاقتصادي نحو شمول التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية حسب معطيات الندرة والمنفعة. وفي الخمسينات من القرن المنصرم ظهر فرع (النمو الإقليمي) حيث بدأ النظر إلى المكان كمجال متجانس، وقابل للتقطع في نفس الوقت، عكس المفهوم (المنبسط) للمكان في نظرية التوطن. وقد حقق المفهوم الجديد للمكان في نظرية النمو الإقليمي تطورا هاما بالقياس إلى مفهوم نظرية التوطن، من حيث اعتبار المكان (كائنا إيجابيا)- إذا صح هذا التعبير - بالمقابلة مع الدور السلبي للمجال الجغرافي القديم، دور (المتلقي) لقرارات المنشآت والأفراد والسلطة العامة، أي باعتباره محلا فقط للأنشطة التي (توضع) عليه تحقيقا لغاية واحدة هي النمو الاقتصادي العام للدولة. في الستينات، بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان، تجعل منه وحدة متميزة عن الأمكنة الأخرى، فهو ليس مجالا (فارغا) وإنما مجال (مليء) وبالأحرى: ممتلئ بالخواص الذاتية التي تميزه عن غيره. وهذا الامتلاء نابع من الغنى الذاتي للمكان، الغنى بالتنوع، سواء تنوع الإمكانيات أو تنوع العلاقات، مما يجعله مهياً لأن يكون محورا للسياسة العامة، وسياسة التنمية بالذات. هنا ظهر مفهوم (التنمية الإقليمية).

وهكذا، بعد أن كان المجال الجغرافي متجانسا ومسطحا Uniform-Abstract، في حالة (النمو)، صار متنوعا وقائما على العلاقات التفاعلية الداخلية، في حالة (التنمية). هذا هو المكان

المتنوع - العلاقي. Diversified-Relational Space.

في السبعينات والثمانينات تبلور المفهوم الجديد للمكان تماما. وأهم ملامح هذا المكان ما يلي:
1- إن التنمية هي عملية تفاعلية، حافلة بالتيارات المتموجة من أسفل إلى أعلى. التنمية هنا تتم في "وسط" معين، هو "الوسط المحلي" بالذات. وابتداء من بدايات المفهوم الجديد

¹ - Roberta Capello, Regional Economics, Routledge, London and New York, 2007, PP.1-13.

للمكان عند فرانسوا بيرو، صاحب نظرية (أقطاب النمو) بدأ يتبين أن التنمية لا تظهر في جميع الأماكن ببساطة، وإنما طرافتها وخطورتها في نفس الوقت تكمن في أن التنمية عملية "انتقائية"، ثم أنها عملية تراكمية، وبمجرد أن تبدأ ثم تستمر فإنها تغذي نفسها ذاتيا، ولو على حساب غيرها. وهنا يجيء دور "السياسة العامة" لتجعلها قوة جاذبة لغيرها، كقاطرة، كقطب للنمو.

التنمية ابتداء من بيرو أخذ يُنظر إليها من خلال نقاط بعينها دون غيرها، تكون محورا لتركيز النشاط، وتتراكم التنمية في هذه النقاط انطلاقا من منطوق معين لعلاقات التفاعل المحلي، ييسرها عامل القرب الجغرافي.

وقد كانت القفزة المفهومية الكبرى للمكان هي النظر إليه باعتباره (منطقة) Territory وهذه المنطقة ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة، لتحقيق مصالح اقتصادية كلية معينة على المستوى العام للدولة، مثل (منطقة التصدير) أو (المناطق التجارية الحرة) أو (المناطق الاقتصادية الخاصة).. لا، ولكنها منظومة ذات هدف خاص بها، وآلية خاصة بها، كما يتضح من النقطة التالية.

٢- إن المنطقة المحلية لها بعدان: البعد الأول اقتصادي، باعتبارها منظومة تتيح الاستفادة من الوفورات الخارجية) و(اقتصاديات الحجم)، و تحقق (العوائد المتزايدة)، وخاصة من الناحية التكنولوجية، الهادفة إلى تطوير القدرة الابتكارية وتحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة. والبعد الثاني مؤسسي وتنظيمي، حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخلها بين مختلف (الفاعلين) الاجتماعيين: القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة والكيان العلمي- التكنولوجي والهيئات الممثلة للمجتمع المحلي. ومن خلال هذا البعد المؤسسي يتكون ما يمكن اعتباره بمثابة (رأس المال العلاقي)- رأس المال الاجتماعي.

٣- إن التنمية في "المنطقة"، وبتعبير آخر: التنمية المحلية، تقوم على حشد الموارد الممكنة، طبيعيا وبشريا وماليا واجتماعيا، لخلق خاصية "التجمع" Agglomeration- أي لتكوين "عنقود" أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.

٤- التموضع المكاني والتراكم العلمي-التكنولوجي و المعرفي-الابتكاري: تعتبر الخاصية العنقودية ل "التجمع"- بالمعنى الاقتصادي- نتاجا للتطور التكنولوجي إلى حدود "التوطن"، حيث تتوفر إمكانية التراكم العلمي-المعرفي، إذ.. يخضع العمل المنتج

وعن العلاقة بين التطور التكنولوجي-الابتكاري ومسألة التوطن المكاني (التموضع)، وخاصة من زاوية المقتربات المنهجية، فقد بدأ قام كل من أتكينسون وستيجلتز في مقالة لهما عام ١٩٦٩ ببلورة مفهوم (تموضع التغيير التكنولوجي)، ثم ناثان روزنبرج (١٩٦٩ أيضاً) من زاوية تجريبية-تاريخية. وفسر دافيد التموضع بالاعتماد على عمليات التعلم- وخاصة التعلم بالممارسة- في ميدان الإنتاج، على مستوى المنشأة.^١

ومن منظور راديكالي للعولمة و(ما بعد الفوردية Post-Fordism) يرى (راي كيلى) أن [التوجه العام للصناعات في عصر العولمة ما بعد الفوردية- أي ما بعد عصر التنظيم الفوردي التقليدي الجامد للعمل في المنشأة والصناعة- هو إضفاء المرونة على العلاقة بين المنشأة والموردين، على نمط شركة تويوتا اليابانية، بحيث يتزايد نصيب الشريحة "الهامشية" أو "المحيطة" لقوة العمل والتي يعمل أفرادها بنظام "التعاقد من الباطن" مع المنشآت الرئيسية كموردين فرعيين للشركة الأم. ويؤدي هذا إلى تأكيد تركيز أو تموضع نشاط الشركة بالقرب من الموردين ومن مصادر التكنولوجيا والأسواق. وبعبارة أخرى، فإن التوجه العام للعصر ما بعد الفوردي هو تكوين التجمعات الصناعية الكبرى Conglomerates أو العناقيد المتموضعة معاً للاستفادة من مزايا القرب من مصادر التكنولوجيا والأسواق].^٢

¹ -Charles Cooper, are Innovation Studies On Industrialized Economies Relevant to Technology Policy in developing Countries?, in: INTECH, UNU, Working Paper No.3, June 1991, PP5-6, pP.20-28.

² - Ray Kiely, Globalization, Post-Fordism and the Contemporary Context of development, in: International sociology, March 1998, vol.13, no.1, PP.95-115, pp.99-100.

المبحث الثاني

التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي (Exogenous)

الفكر التنموي بين قوى الدفع "الداخلية" و"الخارجية"

تشكل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي، منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها- فهي إذن تمثل "دائرة مفتوحة"، وذات "قلب" داخلي متين. ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية "المنظومية" بين طرفين : الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حوافّ المحيط، (خارج النظام)، بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات.

ظهر الاتجاه المعبر عن الطرف الأول منذ وقت مبكر، من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج ، حيث يمثل كل من السكان والتقدم التكنولوجي عاملين محدّدين لأداء الدالة. و بدأ نفس التوجه من خلال المفهوم "الكينزي" المدفوع بعامل "الطلب الفعلي"، في دراسات الاقتصاد الكلي، والذي يتوسل بقوة الدولة من خارج (نظام المشروع)، لتمثل بيئته الداعمة.

وكان أوضح تمثيل للعامل (الخارجي) كمحرك للعملية التنموية، نظرية (سولو) في التنمية، في نسختها المبكرة (1956)، والتي اعتبرت أن "التقدم التكنولوجي" - غير القابل "للمتلك الخاص" - يمارس دوره بصفة تلقائية، قادما من الخارج: خارج النظام العملي والنموذج النظري، وذلك بدون تحمل تكلفة على المشروع. إن التكنولوجيا -هنا- بمثابة هبة أو (منة من السماء) Manna from Heaven تهبط من الجوانب، بدون مالك محدد يقتضي ثمنها لها.

باختصار، هذا هو الاتجاه النظري الذي يعامل النمو - والتنمية- كعملية تتلقى قوة الدفع من

خارج، إنها التنمية المدفوعة من الخارج Exogenous Development

أما الاتجاه النظري المعبر عن الطرف الثاني، المشار إليه آنفا، فقد تبلور في عقد الثمانينات من القرن المنصرم، معتبرا أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها، أو هي مدفوعة من ذاتها Auto-centered وإن التقدم التكنولوجي هنا ليس قادما من خارج، وإنما من الداخل-

هو قوة تبنى على مهل في المنظومة، معبرا عنها بمتغير أساسي داخل "النموذج"، وهي جزء لا يتجزأ من النمو والتنمية. القدرة التكنولوجية هنا عبارة عن عملية تراكمية، ناتجة عن التعلم والممارسة من جانب أول، ومن البحث العلمي المنظم والتطوير التكنولوجي R&D، من جهة ثانية. التكنولوجيا بهذا المعنى تصير إلى الابتكار Innovation ثم أنها تكون قابلة للتملك Appropriation ويكون لمبتكرها حقوق عليها إزاء مستخدميها (حقوق الملكية الفكرية). وإن عائد (بيع) التكنولوجيا- كموضوع للتبادل في السوق- هو الذي يمكن الشركات الكبيرة المحتركة لها من أن تستمر في إنتاجها ومن ثم نشرها في أحشاء النظام الإنتاجي، الوطني والعالمي. هذه إذن هي نظرية النمو- والتنمية- المدفوعة من "الداخل" Endogenous Growth, Development. و قام ببلورة هذه النظرية العالم الأمريكي (رومر).

بين قطبي الرحي للفكر التنموي دارت المحاولات النظرية في (الاقتصاد الإقليمي) ولكن بصورة "تعاقبية" -تسلسلية- أكثر منها "تزامنية"- آنية. فقد سادت مفاهيم النمو والتنمية (من الخارج) ساحة الفكر الاقتصادي الرأسمالي لثلاثة عقود تقريبا، حتى أخذت مفاهيم النمو والتنمية (من الداخل) تتغلغل في أعقابها على تلك الساحة عبر ثمانينات القرن الفائت. وقد انعكس تزاحم التيارين الفكريين السابقين على مفاهيم التنمية والتنافسية المحلية والمناطقية خلال العقدين الأخيرين بالذات، وتبلورت الاتجاهات الفكرية حول التنمية، من "الخارج" ومن "الداخل"، بصورة تجعلهما متكاملين أكثر من كونهما متنافرين.

تنمية المناطق المحلية، و نظريات "الدفع الخارجي"¹

١- **نظرية "أقطاب النمو"**. قام فرانسوا بيرو عام ١٩٥٦ بصياغة نظرية أقطاب النمو في صورتها الأولى، متجاوزا المفهوم التقليدي للمكان: (المكان المتماثل- المتجانس والمسطح) ومبرزا المفهوم الناشئ: (المكان المتنوع والتفاعلي، وغير المتجانس). ووفقا لكلماته: [التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت. إنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية، بكثافات متباينة؛ وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل.].

وقد اعتمد فرانسوا بيرو على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى "المنطقة-القطب"، من خلال علاقات المدخلات/المخرجات. ومع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور الموطن أو الموقع المحلي المحدد-من خلال علاقة القرب الجغرافي

¹ - Roberta Capello, op.cit, PP.159-182.

والاقتصادي Proximity- في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين "قطب النمو". ولذلك قيل إن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان. وقد قام بودفيّ Boudeville فيما بعد ببلورة العلاقة التفاعلية بين المجالين في إطار الاستقطاب المحلي للعملية الإنمائية، وذلك من خلال توضيح الحدود والقيود الجغرافية المؤثرة على الحركية الاقتصادية المحلية لأقطاب النمو. كما برزت اجتهادات نظرية مهمة في السبعينات توضح آثار الشركات عابرة الجنسيات على التنمية في المناطق المحلية، بجوانبها الإيجابية والسلبية، انطلاقاً من تحليل (بيرو) لدور (الشركات الكبيرة). والأمر الجديد والمهم في هذه الاجتهادات، هو تصحيح النظرة "المغرقة في التفاؤل" لبيرو والتي ركزت على (إيجابيات) الشركات الكبيرة فقط، اتساقاً مع وجهة نظره المستمدة من المفهوم "النيوكلاسيكي": حيث الحركة الحرة لرأس المال، بين الفروع الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة، حتى الوصول إلى نقطة التعادل في معدلات العائد فيما بينها، والتي من شأنها تحقيق (التقارب) Convergence بصفة تلقائية، بين مختلف الأقاليم في الدولة، وداخل الإقليم الواحد.

٢- نظرية الانتشار الجغرافي (أو الحيزي spatial) للابتكار

قام الاقتصادي السويدي هاجرستاند Hagerstand بوضع نموذج يقوم على ان الابتكارات تتبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق Territorial routes. ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والاختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى.

مرة أخرى، يتم هنا تجاوز المفهوم النيوكلاسيكي للابتكار بوصفه (هبة من السماء)، وانتقاله وانتشاره حراً وتلقائياً بين الفروع والمناطق، كما أشرنا. وقد كان للاتجاه الكينزي دور في هذا التحول، من حيث تبيان دور (الطابع التراكمي) لعملية جذب الموارد في مناطق بعينها، إلى نشوء وتعاضم التباينات فيما بينها، وهو ما يسمى بعملية التفارق أو التباعد Convergence.

غني عن البيان أن الابتكار قد أخذ فيما بعد طابعاً داخلياً Endogenous بصفة أساسية، كما سنرى.

٣- نظرية "دورة حياة المنتج، و"دورة حياة الأقاليم"

كما أن الانتشار "الحيزي" للابتكار هو عملية مستمرة في المكان، كما رأينا في النظرية السابقة، فإنه عملية مستمرة في الزمان أيضا، وهذا ما أبرزته نظرية (دورة حياة الإقليم) عند نورتون و/ ريس Rees المستمدة من النظرية الأصلية لدورة حياة المنتج عند ريموند فيرنون. وعند نورتون وريس فإن الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، والذي يتكون من ثلاث مراحل: إطلاق منتج جديد، ونضوج المنتج، ثم الدخول أخيرا في مرحلة الإنتاج النمطي. وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة على السلم السابق.

٤- دور (البنية الأساسية)

تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية. لذلك قامت اجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعالج دور هيكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية، من زاوية الدفع الخارجي. والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف، من بين عوامل أساسية، على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة، وهو ما تبرهن عليه المشاهدات العملية في كل حال.

٥- تكنولوجيا الاتصالات الجديدة

يتمثل الاتجاه الأخير في الفكر النظري المتعلق بقوى الدفع (الخارجي) لتنمية المناطق المحلية في الدور المنوط بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات. ويتمثل ذلك في استخدام شبكة (الإنترنت)، للتواصل على مستويات مختلفة، من أجل العمل في تصميم المنتجات، وتوزيع أو تقسيم العمل داخل الشركة على النطاق العالمي والإقليمي لإنتاج منتج معين أو "تشكيلة" من المنتجات، بالإضافة إلى عمليات التوريد، و"إسناد التشغيل إلى الغير" out-sourcing وكذا التسويق والتجارة (الإلكترونية)- بالإضافة إلى تسليم منتجات خدمية ذات طابع خاص مثل البرمجيات الحاسوبية، كما في مدينة بنجالور الهندية.

المبحث الثالث

التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي (Endogenous)

شهد مفهوم المكان تغيراً جوهرياً، كما أشرنا في المبحث الأول. لم يعد المكان مجرد حاجز "فيزيقي" أو فاصل طبيعي، كما كان عليه الحال في نظرية التوطن التقليدية، تمارس عليه عملية "اختيار" موقع النشاط وكفى؛ ولم يعد منطقة جغرافية بسيطة متماثلة التضاريس الاقتصادية إلى حد كبير، كما كان عليه الحال في الاتجاهات المبكرة لنظرية النمو الإقليمي. وإنما أصبح المكان في نظرية التنمية المحلية الجديدة، بمثابة عامل إنتاجي مستقل، أو مورد إنتاجي. إن المكان (الجديد) متنوع ولا تتوزع الأنشطة فيه بالتساوي، بل تتوزع بصورة متباينة، من منطقة إلى أخرى، انطلاقاً من تطوير المفهوم الكلاسيكي في نظرية التوطن: مفهوم "التجمع" Agglomeration والذي يخلق "الوفورات" المحلية ذات الطابع الإيجابي. المكان يصنع هويته الاقتصادية الخاصة على كل مستوى، بفعل آليات نموه الذاتي. فالمنطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها؛ وعوامل القوة والضعف بالأساس عوامل (غير ملموسة) وخاصة: المعرفة والتعلم وخبرة العمل الجماعي بقدراته التنظيمية والمؤسسية -عوامل تتجاوز (الملموس) من معطيات الموارد المادية وقوة العمل التقليدية ذات الطابع العضلي أو شبه العضلي، وترقى إلى آفاق "القوة الناعمة" المحلية.

المكان (الجديد) ينمو بفعل كونه مولداً للكفاءة، سواء منها الكفاءة الاستاتيكية والكفاءة الديناميكية، أو قل: السكونية والحركية.

طبقاً لهذا المفهوم الجديد للمكان والمنطقة والتنمية المحلية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية منذ أوائل السبعينات. ويعزو الباحث الإيطالي (روبرتو كابللو) بروز هذه الاتجاهات إلى الواقع الذي شهدته إيطاليا، من حيث النمو المحلي، السريع والفجائي، الذي حدث في بعض أقاليم إيطاليا في تلك الفترة، وبالتحديد في شمالها الشرقي¹. إن مناخ الأزمة الذي كان يخيم على الدول الصناعية في السبعينات جعل من الصعب تفسير النمو المحلي بالطريقة "النيو

¹ - Ibid, Pp.183-209.

كلاسيكية" القائمة على حرية الحركة لعنصر رأس المال بين الأقاليم. ففي الحقيقة لقد تناقص معدل انتقال رأس المال في تلك الفترة. كما كان من الصعب تفسيره بمنظور فرانسوا بيرو حول أثر المنشأة الكبيرة، أو بالمنظور الكينزي القائم على قوة الطلب الفعلي الخارجي. لذلك كان لابد من البحث عن أطر تفسيرية جديدة، وظهر إطاران رئيسيان: الأول مستمد من ألفرد مارشال فيقال له الاتجاه المارشالي الجديد، والثاني مستمد من (شومبيتر) فيقال له اتجاه "الشومبيتريين الجدد". وكان الاتجاه الأول يفسر نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية Industrial District بينما يفسر الاتجاه الثاني النمو المحلي بقوة الابتكار. وتفرعت من هذين الرافدين الاتجاهات النظرية التالية:

١- الكفاءة (السكونية) للمكان، أو: المنطقة الصناعية من وجهة النظر "المارشالية الجديدة".

تولد (المنطقة الصناعية) وفورات خارجية محلية، يكون من شأنها زيادة الإيرادات وخفض النفقات، فيما يعتبر من قبيل الكفاءة (الاستاتيكية). وتحدث الوفورات بفعل (تجمع) نشاط صناعي ذي طابع عنقودي. وفيما يلي الشروط التي تجعل من منطقة جغرافية معينة منطقة صناعية:

- التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية
- التقارب الاجتماعي
- تركيز المنشآت الصغيرة
- التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية، من التصميم إلى التسويق الدولي.

٢- نظرية الكفاءة الديناميكية، من وجهة النظر "الشومبيترية".

تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعية للمنشآت، عبر الزمن. وفيما يلي الشروط التي تجعل من منطقة محلية منطقة ذات كفاءة ديناميكية:

- أنشطة (البحث والتطوير)
- توفر الخدمات المتقدمة
- قوة العمل الماهر

- رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعارف والخبرات.

٣- الآثار الانتشارية للمعرفة، ودور المناطق الحضرية و المدن

يؤكد هذا الاتجاه ما يقول إنه قد ثبت من الدراسات التجريبية، وهو أن النشاط المعرفي والابتكاري يميل إلى التركيز في المكان، سواء تم قياس هذا النشاط بمؤشرات المدخلات (كالإنفاق على البحث والتطوير) أو بمؤشرات المخرجات (كعدد براءات الاختراع). ويركز هذا الاتجاه على ما أسفرت عنه الدراسات الميدانية حول نمط توطن المنشآت "عالية التكنولوجيا" (هاي تك)، حيث تأكد ميل الشركات المعنية لتفضيل العمل في المواقع المحورية ذات القدرة على التخصص القطاعي، وخاصة في المناطق المدنية الأكثر تطورا. وتتولد من هذا الميل آثار استقطابية للنشاط الابتكاري بين المناطق وفي داخلها: Polarization Effects

٤- نظرية التعلم الجماعي Collective Learning

تنقسم هذه النظرية إلى تيارين: أ- الوَسَط الابتكاري Milieu Innovateur ويتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة، حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي، عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي. ب- القرب المؤسسي Institutional Proximity حيث تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية، وخاصة عبر إتقان (شفرة السلوك) للمنطقة المحلية، من حيث قواعد العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥- الهيكل الحضري للتنمية المحلية

يركز هذا الاتجاه النظري على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية والمدنية في تركيز القدرات الابتكارية وفي تراكم رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي. وتكمن أهمية المدينة وفق هذا الاتجاه في كونها (المكان) المفضل لشركات التكنولوجيا العالية وللوظائف الابتكارية. والأكثر أهمية من ذلك هو أن تدرج المدينة في (منظومة مدنية) قادرة

على التطور بطريقة منسجمة ومتوازنة، من خلال تشكيلة مترابطة ومتناغمة للمراكز الحضرية التي تتمتع بنظام للوصل والتواصل الجيد فيما بينها. باختصار، إن التنمية المحلية، وفق هذا المنظور، تجد منتهى كمالها في التنمية الحضرية. وإن المنطقة المحلية الحقيقية، من وجهة نظر النمو (الداخلي) والتنمية القائمة على المعرفة والابتكار، هي المنطقة المدنية.

المبحث الرابع

خلاصات من الاتجاهات النظرية: التحدي من أجل المستقبل

في ضوء ما ورد في المبحثين الثاني والثالث، والخلفية الواردة في المبحث الأول، يمكن صياغة عدد من الخلاصات والاستنتاجات الأساسية. ولنبدأ بالمبدأ الحاكم لتقسيم العمل الدولي.

إن التبادل الدولي المعاصر يقوم على مفهوم (الميزات المقارنة - أو النسبية)، حيث تلعب الأثمان النسبية لمعيار المحدد للقيمة التبادلية وفق شروط السوق. ولا يتم التبادل على أساس الحرية الكاملة وعلى قواعد المنافسة، ودع عنك المنافسة الكاملة. فالحماية والاحتكار سمتان أساسيتان، تتبعان من الدور الحاكم للدولة القومية ومؤسسة الشركة في الاقتصاد العالمي.

ونظرا لكون الميزة النسبية تنبع من هبات الموارد وعوامل الإنتاج Factor Endowments فإنها لم تعد تفي بطموح القوى الاقتصادية الجديدة التي يمثل ظهورها تحديا لتقسيم العمل الدولي القائم على المزايا النسبية التقليدية. لذلك جاء مفهوم الميزة التنافسية ليبلور المفهوم الجديد للتبادل من خلال تكوين وتراكم مزايا "من صنع البشر" Man-made إنها الميزة في عصر الجودة والنوعية والكفاءة والابتكار والتخصص داخل الفروع الإنتاجية - عصر التفوق في الصناعة واقتصاد الخدمات.

ولكن هناك اتجاها جديدا يدعو دول الاقتصادات الناشئة إلى اتباع مبدأ (الميزة المطلقة) بمعنى تحقيق التفوق الكامل والساحق في منتجات سلعية وخدمية معينة، وأن تؤسس تفوقها على النوعية وليس على مجرد السعر وفق مبدأ العائد والقيمة السوقية. وهذا ما عملت عليه الدول الآسيوية الناهضة بالفعل، خاصة الصين والهند، وكوريا الجنوبية وتايوان - ودع عنك سنغافورة وهونج كونج.

و لا تقتصر صلاحية مبدأ الميزة المطلقة على العمل في نطاق التنمية الوطنية ولكن تمتد إلى التنمية المحلية أيضا.. إذ من المهم أن تبني قواعد النمو الإقليمي والتنمية المحلية من خلال توفير عوامل الجذب الخارجي والداخلي في آنٍ معاً. ومن ناحية عوامل (الجذب الخارجي) فإن من المهم توفير البنى الأساسية وتسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمناطق والمدن الجديدة و(إدخال) الابتكارات إليها، ونشر المعرفة في أرجائها. أما من ناحية عوامل (الجذب الداخلي) فإن من المهم تشجيع عملية التصنيع وبناء مدن ومناطق صناعية جديدة، ثم تشجيع عملية التعلم التراكمي والذاتي للمنشآت منفردة وللمناطق ككل، وتبادل المعرفة، والتعاون على العمل الجماعي، ومن ثم: تطوير القدرات الابتكارية والإبداعية المتفردة والتميزة بشكل قاطع، بل وساحق، في مواجهة الآخرين. فهذا ما يمليه واقع المنافسة والتنافسية في عصر التفوق المطلق، من خلال قطاعات إنتاجية محددة، وفي مناطق محلية معينة ليس لها من نظير.

هذا من الناحية الفكرية.

أما من ناحية الإرشاد إلى صنع السياسات، فإن على صانعي القرارات التنموية والتخطيطية العرب أن يدركوا أن التنمية المحلية لا تتم من أفق التساوي والتماثل بين مناطق الدولة ومجتمعاتها المحلية، ولكنها تتم من واقع التمايز والتميز، ومن التنوع وعدم التماثل. وعلى هؤلاء أن يوجهوا عنايتهم إلى البحث عن مناطق معينة داخل بلادها تصلح كمراكز جذب صناعي ومعرفي وابتكاري، ويتم تطويرها لتجذب غيرها إلى معراج التنمية المستدامة والقابلة للاستمرارية الذاتية.

ولقد بدأ جهدٌ لافتٌ في هذا السبيل، نجد أمثلة عليه من مدينة جبل علي في دبي مثلا، ومشروع "شرق التفريعة" بجمهورية مصر العربية، ومدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية. ولكن فجوات التنمية بين مختلف المناطق داخل أغلب لدول العربية، فجوات كبيرة حقا. ودون ذكر أمثلة على ذلك، فإن المهم هو إدراك طبيعة الخطوة الأولى، وتلمس الأفق البعيد:

- الخطوة الأولى هي اختيار مناطق (مختلفة) عن غيرها، وتزويدها من **خارجها** بما يلزم، ولعب دور (وسيط التفاعل) **الداخلي** لعملية التراكم الذاتي للمعارف والمهارات والقدرات.

- الأفق البعيد هو مواجهة تحدي المستقبل: بناء منظومات حضرية عصرية، وتنمية المجتمعات المحلية العربية في الأرياف والبوادي والأحياء الحضرية الفقيرة، مع مراعاة نسيج المعمار الاجتماعي العربي- الإسلامي، والتراث المحلي، والطابع الوطني- القومي العتيد.

الفصل الثاني

التممية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية

المبحث الخامس

التنمية المحلية والعلاقات الريفية/الحضرية:

(نماذج دولية)

تحليل التنمية المحلية في جلّ الكتابات الدولية المتخصصة، سواء منها ذات الطابع النظري أو (الإمبريقي)، إلى التنمية الحضرية، حيث تنحو عملية (تنمية المجتمعات المحلية) إلى تحويلها إلى مراكز جذب مديني. ومن هنا تجيء مزدوجة: المحلية/ الحضرية Urbanization Localization والتي تمثل نزعيتين متقابلتين، ولكنهما متكاملتان لا متعارضتان: إذ "المحلية"، في السياق التنموي، حضرية، بدرجات مختلفة. ويتأكد هذا من المسح العام للكتابات ذات الصلة. بيد أن النظرة المدققة تتبين منها ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية في (العلاقات الريفية-الحضرية) :

الاتجاه الأول يعطي للحضر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن هذه المجتمعات مآلها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحول إلى مجتمعات حضرية-مدينية¹. وهذا هو النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة في الغرب، أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة حتى الحرب العالمية الثانية. كما أن هذا النمط يعبر عن التجربة (الكولونيالية) في المستعمرات، من خلال تشييد مدينة مركزية كبرى في كل مستعمرة، تجسد علاقة "الربط" الاقتصادي والسياسي والثقافي مع الدولة الاستعمارية. وللمفارقة، فإن هذا النمط يعبر أيضا عن تجارب التصنيع ذات الطابع الحضري-المديني الخالص، والتي قامت على أساس (الإحلال محل الواردات) في الدول المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات من القرن الفائت، وذلك قبل أن يتم التخلي عنه، إثر تغير معقد للظروف الدولية والوطنية من بعد.

الاتجاه الثاني يرى أن التنمية ترتبط بنمط معين للنمو الحضري، من خلال تكون المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها النمو المذكور. ووفقا لمسار

¹ Edwin S. Mills, The Importance of Large Urban Areas- and Government's Role in Fostering them, in: Shahid Yusuf et.al (Editors), Local Dynamics in an Era of Globalization, Pp.69-73.

التجارب التنموية، بعد الحرب العالمية الثانية، في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة، يمكن القول إن النمو الحضري اتجه في البداية إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضري في محيط المدن وهوامشها وأحيائها المتفرعة، ثم ، في مرحلة تالية، تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة. ويتحقق نمو المدن الصغيرة من خلال تحول الأنشطة الصناعية القائمة على الإنتاج (النمطي) (وذا كثافة نسبية عالية في استخدام عنصر العمل غير الماهر ومتوسط المهارة)، تحولها عن المراكز الحضرية المستقرة الكبيرة، وإعادة تمركزها في تلك المدن الصغيرة بالذات؛ بينما تميل الأنشطة عالية التكنولوجيا (الهاي تك) إلى التوطن في المدن الكبيرة والكبرى. باختصار، إن التنمية تنمية حضرية، ولكن باتجاه (فك التركيز) و(فك التمركز) بعيدا عن المدن الكبيرة والكبرى- وذلك سعيا إلى الاستفادة من ميزة العمل الرخيص خارج هذه المدن، وهروبا من مشكلاتها المتفاقمة، وخاصة من حيث التلوث البيئي وصعوبة التنقل الداخلي، وارتفاع الأجور والإيجارات السكنية.

بيد أن النجاح في التحول على مسار النمو الحضري، باتجاه المدن الصغيرة، يتطلب توفير جملة مقومات:

- الاستثمار في هياكل البنية الأساسية للمدن الجديدة.
- الإدارة الفعالة للنشاط الاقتصادي.
- لامركزية الخدمات المالية، من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدينية القديمة¹.

أما الاتجاه الثالث فيرى أن التوسع الحضري-المديني (على حساب الريف) ليس قدرا مقدورا على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني إستراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف. وهذه إستراتيجية مكنة وفعالة أيضا، في ضوء تجربة اليابان في عصر (الميجي) في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتجربة تايوان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية

¹ -Vernon Henderson, On The Move: Industrialization Deconcentration in today,s Developing countries, in: Shahid Yusuf et al , op.cit, Pp.65-68.

الثانية. ويتحقق ذلك بإتباع إستراتيجية مصممة "للتصنيع الموجّه نحو الأرياف"
Rural- Oriented Industrialization¹

والرأي عندنا أن الاتجاه الثالث هو الأنسب للتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في
الدول العربية: فبدلاً من أن يستمر نزيف النزوح الريفي إلى المدن الكبرى، ومن ثم
تحويل المدن إلى (أرياف مكبّرة) بل وما هو أسوأ- فإنه يمكن ، ويجب أيضاً، إتباع
استراتيجية تنمية جديدة إزاء المجتمعات المحلية الريفية، وذلك من
خلال الذهاب إليها حيث هي، سعياً إلى تطوير الريف تطويراً ذاتياً
أصيلاً كريفاً وليس كأى شيء آخر، مع العمل على إكسابه الطابع
العصري من خلال تحويل بعض مواقعه ذات التركيز الصناعي
النسبي إلى (مدن مصغرة) - دون أن تفقد هويتها الريفية الأصيلة
والأصلية.

¹ - Yojiro Hayami, Toward a new Model of Rural-Urban Linkages under Globalization, in: Shahid Yusuf, op.cit, Pp74-83.

المبحث السادس

التنمية المحلية في إطار الخبرات الميدانية (تنمية المجتمعات المحلية)

تناولنا عبر الصفحات السابقة مفهوم ومضمون التنمية المحلية في إطار التحليل النظري والتجارب العملية على المستوى الدولي. ويستبين من ثنايا هذا الاستعراض مفهوم جديد - قديم هو (التنمية المحلية)، وأن هذه التنمية جزء من عملية أكثر شمولاً هي عملية التنمية، التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. التنمية بهذا المعنى عملية "جزرية" بطبيعتها، "راديكالية" بتعبير آخر. ويتمثل الطابع الجذري أو الراديكالي للتنمية في كونها تحطم وتبني في نفس الوقت.. تحطم بناءً قديماً وتقيم بناءً جديداً. فأما البناء القديم الذي ينقض، فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر، لما يسمى بالدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي، أو الحلقة الخبيثة (أو الشريرة) Vicious Circle. وأما البناء الجديد الذي يقام فهو بناء لاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء لمجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر.

التنمية إذن أقرب إلى السير بعكس منطق الاتجاه السائد أو (الوضع القائم) Status-Quo ومنطقها هو التغيير الجذري، من خلال "كسر" الدائرة من أضعف نقاطها. إن هذا هو المفهوم الكامن، على الأغلب، وراء التحليلات السابقة للتنمية المحلية. فهذه تعني من حيث المفهوم: شمول العملية التنموية لكافة مناطق الحيز المعمور للدولة، انطلاقاً من منطقة أو مناطق بعينها، يتم اختيارها دون غيرها، أو قبل غيرها، وفقاً لاستراتيجية طويلة الأمد.

وهي من حيث المضمون، تنمية ذات بعدين: بعد (خارجي) متصل بمحيطها المكاني، عبر نشاط "أقطاب النمو" والشركات الرائدة وتكنولوجيا الاتصال وشبكات البنية الأساسية، وبعد آخر (داخلي) يقوم على بعث الطاقة الابتكارية - المعرفية، وعلى رفع القدرة في ميدان العمل المشترك من خلال تعبئة موارد (رأس المال الاجتماعي). والهدف في التحليل الأخير: رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية ومستوى المعيشة للسكان في كل "مكان" من الحيز الاقتصادي للدولة.

هذا عما تناولناه على امتداد الصفحات السابقة.

أما في الفقرات التالية، حيث نعرض للخبرات الميدانية في العمل الاجتماعي والتنمية على الصعيد المحلي في الدول المختلفة، فإن التنمية المحلية، من حيث المفهوم المحدد، يتم فصلها، تحليلياً، عن العملية الشاملة للتنمية، ومعالجتها من خلال وحداتها التكوينية الأولية المسماة بالمجتمعات المحلية. ويتم ذلك في إطار من التفكير (المعملي) أو (المخبري) لنسيج المجتمع الكلي إلى جماعات أو مجتمعات ذات حدود جامعة ومانعة في نفس الوقت: جامعة لأعضائها من الأفراد والجماعات الاجتماعية الفرعية، ومانعة لاندراج أعضاء المجتمعات الأخرى فيها.

هذه الحدود الجامعة المانعة لتعريف (المجتمع المحلي) تتمثل في عاملين :
القرب الجغرافي، أو الاشتراك في محل جغرافي للعيش أو الإقامة، من جهة أولى؛ ومن جهة ثانية: وحدة المصالح والاهتمامات بين أعضاء المجتمع المحلي الواحد، مما يتجسد في خصائص اقتصادية واجتماعية، وربما ثقافية أو خصائص متصلة بعامل من عوامل الانتساب البشري، بالمفهوم النسبي، في إطار التأكيد العلمي والعملية لامتزاج واختلاط الجماعات الاجتماعية المختلفة.

المجتمعات المحلية بهذا المعنى تتم مقاربتها في الغالب من خلال التصنيف المحدد في التقسيمات الإدارية للدولة، بوصفها تقع على المستويات اللامركزية، المقابلة للمركزية السياسية والإدارية للدولة. ولذا يعبر عن واقعها التنظيمي من خلال مفردات (الإدارة المحلية) و(الحكم المحلي).

لهذا كله، يكون معنى التنمية المقرون بالمحليات أقرب إلى التعامل مع الواقع السائد بمنطق (التغير النظامي) Orderly-Change أي التغير من داخل النسق أو (المنظومة السائدة)، وليس من خلال كسرها من أضعف حلقاتها بالضرورة. إنها (تنمية

المجتمعات المحلية)¹ أو الأخذ بيدها، بأيادي أعضائها أنفسهم، وهو الأفضل، من أجل تحقيق جملة أهداف، يأتي في مقدمتها: زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر، وتوسيع هامش المشاركة السياسية، وتحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة، وتحسين نوعية الحياة- خاصة من الجوانب التعليمية والصحية والبيئية.

لهذا يكون المدخل المفضل للتنمية المحلية، بمعنى تنمية المجتمعات المحلية، في الأرياف والبادي والأحياء الحضرية الداخلية والريفية، هو المدخل المسمى بالتمكين Empowerment، وبناء القدرات Capacity- Building .

أما الفاعلون Actors في مثل هذا النمط من التنمية فهم منظمات وأفراد. والمنظمات تشمل: منظمات الخدمة الاجتماعية، والمجالس المحلية (من شعبية وتنفيذية) والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، أو جمعيات المجتمع المدني، والمؤسسات الطوعية.

وأما الأفراد فهم النشطاء والمنشطون وقادة العمل الأهلي و (القيادات الطبيعية) للمجتمع المحلي، خاصة القروي، ورؤساء المحليات والبلديات، لاسيما المنتخبون منهم.

هذه المنظمات، وهؤلاء الأفراد، قد تضاعفت جهودها وجهودهم في مرحلة (العولمة ونقائضها)، كما سبقت الإشارة، و تم توظيف (الشبكة العنكبوتية) وسائر وسائط تكنولوجيا الاتصالات والنقل الحديثة، في لمّ الشمل والوصل والتواصل والاتصال بين أعضاء المجتمع المحلي هنا وهناك، حتى في المهاجر والمنافي البعيدة. ونشأ من جراء ذلك كله أدب كثيف، يسبح بحرية كاملة أو شبه كاملة، على صفائح الفضاء السيبراني الفسيح.

¹ - اعتمدنا في رصد الأفكار الواردة هنا عن الخبرات الميدانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية في الدول المختلفة على المواقع والصفحات المعنية على شبكة (الإنترنت)، ومن المداخل الخاصة بموضوع المجتمعات المحلية وتنميتها.

وهؤلاء الفاعلون يقومون **بالعمل الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي** على مستويين: مستوى التطوير للمجتمع المحلي بأيدي أعضائه مع رفع قدراتهم وتأهيلهم لذلك، وهو المستوى الأعلى، ومستوى أدنى هو النشاط الموجه إلى المساهمة في تقديم الخدمات المختلفة، من خلال الأعمال والمهام المتعلقة بكل من (الوصول أو الحصول Access) و(التزويد Providing) المنظم، لاسيما في أوقات الأزمات، كالزلازل والفيضانات والمجاعات والاضطرابات الأهلية على اختلاف أنواعها.

وأما قوة الفعل والإنجاز فهي (رأس المال الاجتماعي) أي مورد العمل الإنساني المشترك على المستوى المحلي. وله وظائف عديدة: فهو يضم أشتات المجتمع المحلي المبعثرة، يعبر من فوق حدودها الفاصلة، عشائرية كانت أو قبلية، أو إثنية، إن وجدت، أو دينية أو مذهبية. وهو يعمل، إن لزم، داخل كل جماعة فرعية، يتعامل مع وحدتها المفتوحة على "وحدة" غيرها. فهو ناظرٌ نحو الخارج في الأولى، وناظرٌ نحو الداخل في الثانية. ثم أن لرأس المال الاجتماعي وظيفة ثالثة، ذات طابع تنظيمي، من خلال جمع جهود المنظمات والقيادات المحلية، وتكوين رؤية مشتركة، وخلق سبل عملية للتعاون المشترك على **"الخدمة الاجتماعية"**، بالمعنى الواسع، للمجتمعات المحلية.